مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٧) العدد (٣)
الإصدار الخامس والعشرون
٢٠٢٦ (١٢-١)

AHJ Arab Humanities Journal
Middle East Institution of scientific Publishing

هندسة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وإسرائيل وغزة: أدوات المشروع الصهيوني وتحولاته

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

عبد الرحمن الأمارة التميمي

الجامعة العربية الأمريكية

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يوليو ٢٠٢٦م

*** المقدمة**

تعتبر هندسة المجتمعات من الوسائل الأكثر تأثيرا في إعادة تشكيل المجتمعات ولعل أبرز الأمثلة هي الحالة الفلسطينية حيث يجري إعادة تشكيل الأرض والهوية ن حيث أن المشروع الصهيوني ليس مجرد مشروع استيطاني احتلالي بل مشروعا يهدف الى إعادة صياغة الجغرافيا والثقافة والسكان بما يحقق له أهدافه ليصل الى المنتهى بتفكيك البنية السكانية للشعب الفلسطيني تسهل السيطرة على الأرض من خلال إجراءات تستهدف كل التجمعات الفلسطينية بأدوات تحقق الهدف بوسائل مناسبة لكل تجمع

العامل الأهم في هندسة المجتمع الفلسطيني هو تسارع وتيرة الاستيطان وتعميق الفصل الجغرافي والقوانين العنصرية إذ شملت أماكن التواجد الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وأراضي فلسطين في عام ١٩٤٨ تهدف هذه الورقة الى تحليل السياسات الإسرائيلية في الفضاءات الثلاث ودراسة التأثيرات الممكنة والمحتملة من خلال دراسة معمقة وتؤكد على أهمية التخطيط المكاني والجغرافيا السياسية كعناصر أساسية في فهم حاضر ومستقبل التواجد الفلسطيني

*** إشكالية البحث**

تكمن إشكالية البحث في التساؤل الأساسي التالي: -

كيف تخلق السياسات الإسرائيلية عمليات هندسة المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وإسرائيل وغزة، وما هي وماهي الوسائل المستخدمة والأثار المتوقعة؟

يفترض البحث أن هندسة المجتمع الفلسطيني ليست نتيجة ظاهرية للصراع، بل نتيجة استراتيجية مخطط لها، تهدف إلى إلغاء المركبات الوطنية والاجتماعية والجغرافية للمجتمع الفلسطيني، وفرض وحقائق جديدة يصعب إعادة هندستها مستقبلاً.

*** منهجية البحث**

تعتمد الورقة المنهج التحليلي النقدي القائم على تفكيك وتحليل السياسات، والحقائق على الأرض، والدراسات الأكاديمية، والاستفادة من مفاهيم الهندسة الاجتماعية وذلك

من خلال دراسة المكونات كل على حدا وبعد ذلك إعادة التركيب لمعرفة الصورة النهائية الكاملة

* **(نظرية التحليل البنيوي ولتفكيكي (Structuralism & Deconstruction):**

حيث يتم تحليل المكونات الأساسية للظواهر السياسية أو الاجتماعية، ثم تفكيكها إلى عناصرها الأولية، وبعد ذلك إعادة تركيبها لفهم الصورة الكاملة.

*** الإطار النظري – مفهوم هندسة المجتمع في السياق الاستعماري**

*** الإطار النظري**

يرتكز الإطار النظري على مفهوم الهندسة الاجتماعية والتي تشير الى الاستراتيجيات والخطط التي تهدف الى إعادة تشكيل المجتمع (البنية السكانية والاجتماعية والاقتصادية سكانية.)(Musalha, 2012) ويظهر هذا المفهوم في الأدبيات التي تدرس الاستعمار الاستيطاني لإعادة تركيب وإلغاء المجتمع الأصلي .(Veracini, 2010) وتشمل هذت السياسات التهجير والأنظمة والتشريعات التي تهدف الى إعادة تشكيل المجتمع المنوي إزاحته في الحالة الفلسطينية تظهر الهندسة المجتمعية في سياسات المشروع الصهيوني منذ أواخر القرن التاسع عشر والتي اعتمدت الاستيطان والتهجير وفرض أنظمة قانونية عنصرية على السكان الأصليين (Khalidi, 2006) .واستخدمت الجغرافيا السياسية في صياغة أدوات الاحتلال حيث تستخدم الأرض للهيمنة وليس وعاء سكاني فقط .(Falah, 2003)

تستند الدراسة أيضًا إلى أدبيات "السيطرة على المكان" و"الفضاء المنتج(Lefebvre, 1991) "، وهي مفاهيم تبرز كيف يُستخدم التخطيط العمراني والتشريعات والحدود في خلق واقع مكاني واجتماعي جديد. بهذا المعنى، تصبح السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين مثالًا صارخًا على توظيف الهندسة المجتمعية والجغرافيا السياسية لبناء نظام تمييزي طويل الأمد، يهدف لتقويض إمكانيات بناء مجتمع فلسطيني حر ومتواصل جغرافيًا وثقافيًا

*** الضفة الغربية – الاستيطان، التقسيم، وتفكيك النسيج**

*** الاستيطان وتقطيع الجغرافيا**

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس عام ١٩٧٦ بدأت إسرائيل بفرض وقائع ديمغرافية وجغرافية جديدة ليبلغ عدد اليهود في القدس الشرقية والضفة الغربية وفقا لتقرير صادر عن وزارة الداخلية الإسرائيلية، هناك نحو 340,000 يهودي يعيشون في القدس الشرقية، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية في تلك المنطقة(jpost.com) .وفي تقرير المبني على بيانات مجموعة السلام ألأن ، تشير إلى أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية تجاوز 529,000بحلول عام ٢٠٢٥، مع استمرار وتيرة التوسع والتشريع للمستوطنات الجديدة .

ولا يقتصر خطر الاستيطان على الزيادة السكانية للمستوطنين، بل تكمن في إعادة تشكيل البنية الجغرافيا الفلسطينية. فقد تم تموضع المستوطنات لمنع التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية، من خلال وضعها في مواقع استراتيجية مثل محيط القدس (كتلة "معاليه أدوميم")، ووسط الضفة ("أريئيل")، وجنوبها ("غوش عتصيون")، مما يؤدي الى

التقسيم الضفة الغربية إلى جزر معزولة يصعب الربط بينها ويسهل السيطرة عليها في حالات الضرورة الأمنية (Falah, 2003).

وتعد الطرق الالتفافية التي أقامها الاحتلال لخدمة المستوطنين والتي تلتهم الأراضي الفلسطينية وكذلك بناء جدار الفصل العنصري الذي يهدف في الأساس الى تقطيع أوصال الضفة وعزل القدس والسيطرة على أكثر من ٢٥ بئرا جوفيا وليس له علاقة بأي بعد امني هذه السياسات خلقت في الأراضي الفلسطينية كنتونات" سكانية منفصلة، مما يعيق التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويفتت وحدة المجتمع الفلسطيني، ويحد من قدرته على الصمود والمقاومة (Khalidi, 2006).

*** تقسيم المناطق (A, B, C) والقيود الإدارية**

وفقا لاتفاقية أوسلو الموقعة بيم منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣ تم تقسيم الصفة الغربية الى ثلاث مناطق حيث تخضع منطقة A الى صلاحيات إدارية وأمنية فلسطينية وتبلغ نسبتها 18%ومنطقة B الى سلطة مدنية فلسطينية وأمنية إسرائيلية, , تبلغ نسيتها ٢٢٪ ومناطق Cوتشكل نحو ٦٠٪ من مساحة الضفة سلطة إسرائيلية كاملة ولكن في أخر ٥ سنوات لم تعد عمليا هذه التقسيمات فأئمه وفي منطقة C حظرت السلطات الإسرائيلية بشكل شبه كامل منح تراخيص البناء للفلسطينيين، وفرضت شروطًا بيروقراطية معقدة تجعل من شبه المستحيل إقامة أي مشاريع إسكانية أو بنية تحتية جديدة (Human Rights Watch, 2021).

ونتيجة هذه القيود التي تمنع البناء الفلسطيني في مناطق (ج) نتيجة لذلك، يُضطر العديد من الفلسطينيين للبناء دون ترخيص ما يعرض مساكنهم لخطر الهدم الفوري. تشير تقديرات رسمية إلى أن آلاف المنازل والمنشآت الزراعية هُدمت في العقدين الأخيرين بذريعة "البناء غير المرخص" في المنطقة (ج)، وقد فاقم هذا الوضع الهجرة من هذه المناطق الى مناطق (ا) مما أوجد تسارع في الهجرة الداخلية وهي الأعلى في العالم العربي .

*** سياسات الحركة وسحب الهويات**

بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٤ فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا جديدة من خلال ٩٧٠ حاجز عسكري دائم ومؤقت مما أدى الى استكمال القيود على الحركة للفلسطينيين وقد أثرت هذه الحواجز على تنقل السكان والبضائع وتكبد الفلسطينيين خسائر باهظه بسبب هذه الإجراءات حيث يشير تقرير لدائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية الى "وفي القدس الصورة أكثر تعقيدا حيث يتم إعادة هندسة الديمغرافيا والجغرافيا بشكل واسع ومتراكم حيث تطبق إسرائيل خطط استيطانية شاملة في القدس الشرقية وهناك حملة لسحب حق الإقامة في القدس للمواطنين العرب كما تمنع إسرائيل لم شمل العائلات الفلسطينية في القدس عبر تشريعات وإجراءات بيروقراطية معقدة، ما يدفع إلى التهجير الصامت ويعيد تشكيل التركيبة السكانية لصالح زيادة الوجود اليهودي وتقليل عدد الفلسطينيين في المدينة. تهدف هذه السياسات إلى الحفاظ على "توازن ديموغرافي" مصطنع وتكريس القدس كعاصمة "موحدة" لإسرائيل، وهو ما يشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي

الإنساني وحقوق الإنسان (Human Rights Watch, 2021)".

*** فلسطينيو الداخل (إسرائيل) – التهميش والتمييز البنيوي**

*** مصادرة الأراضي و"تهويد المكان"**

أوجدت إسرائيل منظومة قانونية تمتد في جورها الى الحكم العثماني والانتداب البريطاني واستغلت هذه المنظومة لمصادرة الأراضي وتسهيل الاستيطان وأعيد تفعيل قانون الطوارئ مثل "قانون الأراضي غير المسجلة لسنة ١٨٥٨" العثماني، و"أمر الطوارئ للدفاع" البريطاني لعام ١٩٤٥، بحيث يمكن اعتبار ذلك أراضي دولة وأراضي غائبين وهو ما تم إقراره في الكنيست عام ٢٠٢٦ .(Khalidi, 2006 في المناطق المصنفةC ، التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، يُمنع الفلسطينيون فعليًا من الحصول على تراخيص بناء، حيث لا تُعتمد مخططات هيكلية للفلسطينيين إلا بنسبة ضئيلة للغاية مقارنة بالمستوطنات التي تحظى بمخططات توسع دائمة وسريعة الموافقة .(B'Tselem, 2023) ونتيجة غياب خيارات قانونية للبناء، يضطر الفلسطينيون إلى البناء دون ترخيص لتلبية احتياجاتهم السكنية، ما يجعل بيوتهم عرضة للهدم الفوري. وتشير تقارير المنظمات الحقوقية إلى هدم آلاف المنازل والمنشآت الزراعية في العقدين الأخيرين تحت ذريعة "البناء غير المرخص"، في الوقت الذي يُسمح فيه بتوسع عمراني واسع للمستوطنات المجاورة.(Human Rights Watch, 2021)

تهدف هذه السياسات إلى خلق بيئة طاردة للفلسطينيين، وزيادة الضغط الاقتصادي والاجتماعي لتسهيل الهجرة وترك حيزا كبيرا يستغله الاستيطان

*** التشريعات التمييزية والفضاء المدني**

أدت التشريعات التمييزية إلى اتساع الفجوة بين العرب واليهود في مجالات التعليم، والصحة، وفرص العمل، إذ تُعاني المدارس العربية من نقص في التمويل والمرافق، وتفرض مناهج تعليمية تهمّش الرواية الفلسطينية وتغيب الرموز الوطنية (Musalha, 2012).كما تبرز فجوات كبيرة في الحصول على الخدمات الصحية والتوظيف في القطاعات الحكومية. إضافة إلى ذلك، تسعى السياسات الإسرائيلية للسيطرة على الإعلام والمحتوى الثقافي، في محاولة لإضعاف الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيز عملية "الأسرلة" داخل المجتمع العربي.

اعتمدت إسرائيل منذ قيامها سلسلة من القوانين التي تعزز يهودية الدولة على حساب المكونات العربية الفلسطينية، وتكرس التمييز البنيوي ضدهم في مختلف المجالات. من أبرز هذه القوانين "قانون القومية" الذي أُقر عام ٢٠١٨، ويعتبر إسرائيل "دولة قومية للشعب اليهودي" فقط، ويحصر حق تقرير المصير القومي في البلاد باليهود دون غيرهم من السكان (Human Rights Watch, 2021).يُعد هذا القانون تحولًا نوعيًا في التشريع الإسرائيلي، حيث ينزع المشروعية عن أي تطلعات قومية أو حقوق جماعية للفلسطينيين داخل الخط الأخضر، ويُهمّش مكانة اللغة العربية، ويشجع سياسات الاستيطان والتهويد.

إلى جانب ذلك، سنّت إسرائيل "قانون كامينتس" عام ٢٠١٧، الذي يفرض عقوبات مشددة على البناء غير المرخص في البلدات العربية، ويُسرّع إجراءات الهدم، في سياق سياسة ممنهجة لتقييد التوسع العمراني في المجتمع العربي، مقابل

تسهيلات واضحة للمجتمعات اليهودية (B'Tselem, 2023).

*** قطاع غزة – العزل والحصار وإعادة التشكيل القسري**

*** الحصار كأداة للهندسة المجتمعية**

أدت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في صيف ٢٠٠٧، فرضت إسرائيل– حصارًا بريًا وبحريًا وجويًا مشددًا على القطاع، وعزله عن الضفة الغربية والعالم الخارجي (B'Tselem, 2023). حيث تم أإغلاق جميع المعاير التجارية والإنسانية، مما أدى الى ارتفاع نسبة الفقر لتصل في حدود ٧٥ % وهذا أوجد بيئة لتنامي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير.

وقد نجحت إسرائيل في استغلال الذريعة الأمنية وجعلها أداة فعالة للهندسة المجتمعية، إذ تم توظيفه لهدف إعادة هيكلة المجتمع سياسيًا واقتصاديًا وديموغرافيًا، وزاد من الهشاشة ونقص المناعة الاجتماعية .(Al-Haq, 2022) أدت القيود على التجارة المتدهور شبه كامل في القطاعات الإنتاجية، وارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق (أكثر من ٦٥٪، بينما تتجاوز ٧٥٪ بين الشباب)، (Human Rights Watch, 2021). شملت الأثار السلبية أيضا التأثير على البنية التحتية للقطاع، حيث عانت شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي ممن نقص شديد في قطع الغيار والوقود، الأمر الذي أدى الى تدهور جودة الحياة وضعفت قدرة المؤسسات العامة من بلديات ومستشفيات من تقديم الحد الأدنى من الخدمات .(Al-Haq, 2022)

أما قطاع التعليم، فقد تراجع بشكل كبير نتيجة تدمير المدارس خلال الحروب، ولم يستطع الطلاب الالتحاق بمدارسهم التي دمر معظمها طيلة عامين متتاليين على المستوى المجتمعي، أدى الحصار إلى تهتك النسيج الاجتماعي النسيج الاجتماعي، وارتفاع معدلات الهجرة، وانتشار العنف الأسري والانتحار، في ظل انسداد الأفق السياسي والاقتصادي. بهذا المعنى، لم يكن الحصار مجرد سياسة عزل، بل أداة ممنهجة لإعادة هندسة المجتمع، وإضعاف قدرته على الصمود والمقاومة، بما يخدم أهداف المشروع الصهيوني في إنهاء القضية الفلسطينية وتفكيك مكوناتها الأساسية

*** العمليات العسكرية وإعادة التهجير**

شهد قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٨ سلسلة من الحروب الإسرائيلية المدمرة، حيث شنت إسرائيل عمليات عسكرية واسعة النطاق في أعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١، وأخيرًا في ٢٠٢٣. تسبب هذه الحروب في الهيار اقتصادي واجتماعي وتدمير للبنية التحتية وتهجير داخلي وخارجي للسكان وغالبًا ما تكرر التهجير الداخلي عدة مرات نتيجة القصف المتواصل أو استهداف مناطق سكنية بأكملها، كما حدث في أحياء الشجاعية وخزاعة وبيت حانون.

*** الأدوات والسياسات العامة في هندسة المجتمع الفلسطيني**

*** التغيير الديموغرافي ومصادرة الأرض**

*** التقسيم الجغرافي وإضعاف الهوية الوطنية**

يُعتبر التغيير الديموغرافي ومصادرة الأرض من أبرز الأدوات التي اعتمدها المشروع الصهيوني لتحقيق أهدافه في فلسطين. فمنذ بدايات الحركة الصهيونية، فقد تعاظم الاستيطان

بشكل كبير و[أشكال زراعية وصناعية وسكانية؛ إذ يتم مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بذريعة "أراضي الدولة" أو "المنفعة العامة" أو لأغراض عسكرية، وغالبًا ما تُحوّل لاحقًا إلى مستوطنات أو مناطق عسكرية مغلقة (B'Tselem, 2023). علاوة على ذلك، تسيطر إسرائيل على معظم مصادر المياه في الضفة الغربية وتمنح المستوطنات حصة الأسد من الموارد المائية، بينما تفرض قيودًا صارمة على استخدام الفلسطينيين لمواردهم الطبيعية، ما يؤدي إلى اعتمادهم الاقتصادي شبه الكامل على إسرائيل (Al-Haq, 2022). وقد أصدرت سلطات الاحتلال بداية عام ٢٠٢٦ قانونا يمكن المستوطنين شراء أراضي بشكل شخصي وأعلنت عن مصادرة أراضي منطقة ج وأموال ما يسمى المغتربين

تسعى هذه السياسات الديموغرافية والاقتصادية إلى إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، بحيث يصبح أقل قدرة على الصمود والاستقلال، وأكثر عرضة للهجرة أو النزوح، مما يخدم هدف السيطرة الصهيونية طويلة الأمد على الأرض والموارد والبشر.

* **الأبعاد غير المرئية للاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية**

ما يهمنا هنا هو التغير النوعي غير المرئي بشكل مباشر لتأثير المستوطنات الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتخطيطي والبيئي والسياسي.

* **الأبعاد غير المرئية الاقتصادية**

ا– المياه والزراعة: تسيطر إسرائيل على ٨٠٪ من المياه الجوفية و٧٥٪ من نهر الأردن وهذا يمنع الفلسطينيون من استغلال المياه لأغراض التنمية الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي، وتقدر خسائر فلسطين في هذا الجانب وفقا لحسابات تقريبية حوالي ٤٥ مليار دولار كان يمكن أن يشكل عائد من المياه الزراعية طيلة ما يقارب ٤٩ عام، وتسيطر إسرائيل على المناطق الزراعية، خسر الاقتصاد الفلسطيني (عمالة ومنتوجات) ما يقارب ٣٣ مليار دولار طيلة أعوام الاحتلال منذ عام ١٩٦٧.

ب– نوعية المستوطنات

بسبب أن إسرائيل لم تعد قادرة على جذب السكان كما في السابق للمستوطنات وبالوتيرة التي ترغب فيها ولهذا بدأت بتغيير نمط المستوطنات والاتجاهات نحو المستوطنات الزراعية والصناعية (يكير، وبرقان) ومستوطنات زراعية في الأغوار جرى توسيعها حيث أن مستوطن واحد يستطيع استغلال آلاف الدونمات والسيطرة عليها وهذا ما حدث في مستوطنة دولف (شمال غرب رام الله).

والإحصائيات تشير الى أن إسرائيل تواجه مأزقا في كيفية إشغال المستوطنات السكانية فقد تناقص عدد المهاجرين الى إسرائيل من ٥٠٠ ألف مهاجر بين الأعوام ١٩٩١–١٩٩٥ الى حوالي ١٠٠ ألف مستوطن ما بين (٢٠١١،٢٠١٥) (مركز الزيتونة، ٢٠١٥) الأمر الذي جعل الفكر الصهيوني يتجه باتجاهات جديدة وهي تجديد فترة الصهيوني الجيد يقاس بعدد الدونمات التي يسيطر عليها.

ج– الأبعاد غير المرئية في التخطيط

لتوضيح الصورة كيف تحاصر المستوطنات الإسرائيلية المناطق الجغرافية الفلسطينية وتجعلها تفقد قدرتها على التوسع

او حتى تغيير في شكل ومعمارية القرى الفلسطينية سوف تدرس حالة مدينة رام الله وحالة قرية عين يبرود وحالة قرية بديا.

*** حالة مدينة رام الله**

من المعروف أن مدينة رام الله هي الأثر توسعا وتمدنا في القرى الفلسطينية حيث تطورت منذ عام ١٩٩٤ بشكل ملحوظ معماريا حيث تم بناء أكثر من مليون وخمسمائة متر مربع وازداد عدد سكانها حوالي ثلاثة أضعاف غير أن المشهد المدني تأثر بالاستيطان بشكل كبير فأصبحت محاصرة كالآتي:-

١- لا يمكن أن تتطور هي وتوأمها مدينة البيرة شرقا بسبب مستوطنة بيسجوت ولا يمكن ان تطور جنوبا بسبب مستوطنة عطروت ومعسكر بيتونيا ومطار قلنديا ولا يمكن أن تتوسع شمالا بسبب مستوطنة بيت إيل ولا يمكن أن تطور غربا بسبب مستوطنة دوليف وغيرها ولهذا بدأت تجد حلولا بالمباني ... أو اتجاه وادي الطيرة الوحيد وارتفعت أسعار الأراضي الأمر الذي يجعل مدينة رام الله محاصرة لا يمكن ان تتوسع أفقيا وبحلول عام ٢٠٢٠ لن يكون هناك أراضي مخصصة للبناء في مدينة رام الله تتجاوز (٥٪) في أحسن تقدير.

*** قرية عين يبرود**

تعتبر قرية عين يبرود الواقعة شمال شرق مدينة رام الله أكثر القرى نشاطا في مجال التوسع العمراني فقد بني فيها ما يقارب ١٤ ألف متر مربع خلال العشر سنوات الماضية ولكن فتح الشارع الاستيطاني شرق القرية لخدمة مستوطنة عوفر أحدث التغيرات التالية على مشهد القرية: -

١- عدم قدرة القرية على التوسع بسبب الشارع الاستيطاني ومستوطنة عوفر.

٢- تغيير مشهد القرية العمراني فأصبحت تتجه الى المباني المرتفعة (ليست من سمات القرية الفلسطينية).

٣- فقدان ٧٠٪ من مخزون الأرض بسبب المصادرة.

٤- توجه عدد كبير من السكان الى السكن في مدينة رام الله أو الهجرة.

*** قرية بديا**

تقع قرية بديا على بعد ٣٢ كم جنوب غرب مدينة نابلس، تقدر مساحتها الهيكلية بـ ٢٠٠٠ دونم وتمتلك حوالي ١٢٠ ألف دونم زراعي وتحيط بها عدد من المستوطنات (جينات وشمرون) وغيرها من المستوطنات.

تعتبر هذه القرية من القرى ذات النشاط الاقتصادي الهام وقد نشطت فيها المحلات التجارية والورشات الصناعية في الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٩٤، وخاصة على طول الشارع الرئيس، الذي يمر من القرية باتجاه الخط الأخضر، وهي أيضا مركز جذب لمستثمرين من القرى المجاورة.

بعد قيام سلطات الاحتلال بتحويل الشارع عن هذه القرية وشق شارع استيطاني باتجاه الخط الأخضر حدث التغيرات التالية: -

١. تراجع النشاط الاقتصادي بحوال ٧٥٪.
٢. تراجع مكانها كمنطقة جاذبة للسكان.
٣. انحسار متواصل للنشاطات الاقتصادية مما أدى الى هجرة بنسبة ٦٪ سنويا من القرية.

د- الأبعاد غير المرئية للاستيطان على استعمالات الأراضي

أظهر مشروع التخطيط المكاني الفلسطيني الذي بدأ منذ عام ١٩٩٧ ان استعمالات الأراضي في فلسطيني يجري

تخطيطها وفقا لضرورات وليس كما تقضي الحاجة الفلسطينية حيث أن التأثير كما يلي: -

١- المحميات الطبيعية الفلسطينية لا يمكن السيطرة عليها أو التخطيط لها.

٢- التنظيم الهيكلي للقرى والمدن يحتلها الاستيطان.

٣- التوزيع للأراضي الزراعية محكوم بمناطق ج والمستوطنات.

٤- مصادر المياه للقرى محكومة برؤية الإستراتيجية المائية الإسرائيلية إذ لا يعقل أن تشرب مدينة رام الله من عين سامية لتصبح المياه لارتفاع ١٥٠٠ متر تقريبا وهي تستطيع حفر بئر في مناطق قريبة ولكن السياسة المائية الإسرائيلية هي التي تتحكم بمصدر المياه.

٥- ٦٢٪ مناطق مغلقة أو أمنية لا يمكن الاستفادة منها لأغراض انشاء تجمعات سكانية جديدة.

هـ- التغيير في الوعي المعرفي

دأبت إسرائيل على اطلاق أسماء عبرية على الجغرافية في محاولة لتزييف الوعي المعرفي فمثلا عمدت الى تغيير أسماء الينابيع و أعطت المستوطنات أسماء اشتقت من أسمائها الأصلية (رمونيم وكدوميم من رمون وكفر قدوم) كم ان من يسير من فلندبا الى نابلس يلحظ ٧٣ لوحة إرشادية لأسماء مستوطنات فقط ٥ لوحات تشير الى تجمعات فلسطينية وهذا يجعل هذه المناطق تصبح وكأنها جزءا من الجغرافيا الفلسطينية وحتى جزء من الفلسطينيين بدا يستخدم أسماء جديده متساوقا مع الرغبة الإسرائيلية (تقاطع طرق النبي صالح أصبح موقف حلميش وشارع حوارة أصبح تقاطع اتسهار أي أن الجغرافيا الاستيطانية تزحف على مرجعاتنا الجغرافية والثقافية.)

الجدار: إتمام السيطرة على الحوض الغربي من المياه الجوفية

لا يعد ظهور الجدار من وجهة النظر الهيدرولوجية مفاجأة، بل هو تطبيق مادي متطرف لمختلف الجهود والنظريات الإسرائيلية خلال العقود الماضية للسيطرة على الحوض الغربي الحيوي.

إذا قمنا بتتبع الطريق الهندسية التي يسلكها الجدار سنجد أنها تتبع فعليا حدود المياه الجوفية، وأقل تأثير سلبي للجدار يتمثل في عدم تمكين الاتجاه الواقع عكس مجرى مياه الحوض من الوصول إلى الفلسطينيين ضامنا بذلك أن يكون لإسرائيل كامل السيطرة على كمية ونوعية المياه.

تهدف إسرائيل من بناء الجدار إلى ضمان سيطرة كاملة على الحوض من خلال خلق حقائق ليتم التفاوض عليها مثل ما يطلق عليه اسم مفاوضات المرحلة النهائية. ويقع الحوض أسفل أكثر الأراضي خصوبة في الضفة الغربية، وعليه فان استعمال المياه في هذه المناطق مرتبط بشكل كبير بالزراعة.

إن استحالة الوصول إلى الأراضي بسبب الجدار سيحول هذه الأراضي الخصبة إلى أراض جافة وغير صالحة للاستعمال في غضون مواسم قليلة، حيث سيشح القطاع الزراعي في بادئ الأمر قبل أن يختفي كليا".

إن هذا الخلق الأساسي للوقائع سوف يجعل الأرض بالقوة غير قابلة للاستعمال، وعندما يطالب الفلسطينيون بالحصول على الماء في المنطقة في أية مفاوضات تتم بين الطرفين سوف ترد إسرائيل على طلبهم بأنه لا أساس له. وانه لأمر ثابت ومرافق للإجراءات والقوانين الإسرائيلية أن تقوم إسرائيل باستعمال مثل هذه الحقيقة لإقناع المجتمع الدولي أن مطالب

الفلسطينيين لا أساس لها، وأن الحاجة إلى المياه للزراعة في شمال الضفة الغربية غير مبنية على حقيقة حالية.

يتماشى الجدار يدا بيد مع المحاولات الإسرائيلية المستمرة للسيطرة على أراضي الفلسطينيين وتحويلهم إلى قوى عاملة رخيصة الأجر، وان المجتمعات الزراعية وأسلوب حياتهم ككل معرض للخطر خصوصا وأن جميع السكان الموجودين في المنطقة التي تقع حول المرحلة الأولى من الجدار والمعتمدين على أراضيهم سوف يقومون، وقد قاموا بالفعل بالانتقال إلى عمق الضفة الغربية للبحث عن عمل يعوض عن الدخل الذي فقدوه بفقدانهم للأراضي الزراعية، ويؤكد هذا من ناحية على أن عدد السكان الفلسطينيين سوف يقل في المنطقة، ويمهد الطريق للمزيد من السيطرة الإسرائيلية، في نفس الوقت لا توجد بنية تحتية أو أي بديل عن الأعمال التي فقدها الفلسطينيون، وبالتالي سوف يكزن الخيار الوحيد الموجود أمامهم الجوع أو العمل لدى الإسرائيليين.(تميمي ٢٠١٣)

إن " الأمن " حجة واهمة يتذرع بها الإسرائيليون، وان ادعاءات الخطباء الإسرائيليين بعكس هذا الكلام يجعل من الضروري أن نكرر ونعيد أن بناء الجدار ليس إجراء" أمنيا". فإذا كان بناء الجدار لغاية أمنية فكيف تقوم إسرائيل إذن بالمطالبة بأن يتوافق الأمن والفصل مع ضم وشمل أكثر من ١٥ تجمعا قرويا في المرحلة الأولى وحدها في غرب الجدار؟ لماذا تم بناء أكبر وأول مرحلة من الجدار في شمال وليس في جنوب أو وسط الضفة الغربية؟ الجواب واضح، إن طريق الجدار تتطابق مع واقع هيدرولوجي وليس مع واقع جغرافي للمنطقة، وهذا يوفر دليلا أكبر على أن الجدار في أولى وأهم مرحلة يشكل جزءا" من السياسة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي والمياه.

لا توجد ضرورة للخوض عميقا للبحث عن معلومات تؤكد لنا أن المعلومات الهيدرولوجية الإسرائيلية بتعدد أنواعها تتعامل بوضوح مع الحوض الغربي على أنه جزء من الدورة الهيدرولوجية الإسرائيلية، وأن الحوض يشكل جزءا" رسميا من ميزانية المياه الوطنية الإسرائيلية.

وفي جميع المشاريع الاستعمارية علاقة تكافل بين البحث والمعلومات والسياسة والتوزيع المادي، وبين تطبيق المشاريع العملية.

وهناك دليل صغير يؤكد خطة إسرائيل في السيطرة على الحوض الغربي، والآن مع بناء الجدار سوف يتم إتمام وترسيخ هذه الحقيقة.

*** الاتجاهات المستقبلية**

اذا ما بقيت الأمور السياسية على حالها ولم يحدث أمرا يغير المعادلة في ميزان القوى على الأرض فإن السيناريو الأكثر احتمالا هو البدء في تهويد الضفة كما يحدث في القدس وذلك من خلال: –

١– تسمية الشوارع الرئيسية بين المدن والمستوطنات بأسماء عبرية على غرار ... السامرة وشارع ٦٠ وغيرها.

٢– البدء بأساليب عديدة للتضييق على الريف الفلسطيني باتجاه الهجرة الى المدن حيث سيعيش الفلسطينيون في ١٤٪ من مساحة فلسطين التاريخية وهذا يجعل إمكانية قيام دولة أمرا مستحيلا.

٣- ستقوم إسرائيل بإجبار الطرف الفلسطيني على شراء مياه التحلية مما يمكنها من استخدام المياه الجوفية لأغراض (الاستيطان الزراعي والصناعي)

٤- استكمال ربط البنية التحتية الفلسطينية ببنية المستوطنات حيث تم اختيار هذا السيناريو أخذين بعين الاعتبار مؤشر وتم توزيعها حسب درجة تطورها سلبا أو إيجابا، وهي على التوالي حسب الأهمية: -

١. الوضع الفلسطيني الداخلي
٢. الوضع الإقليمي
٣. الوضع العالمي
٤. حاجة فلسطين للمياه
٥. الاتجاهات الفكرية في المجتمع الإسرائيلي (حول الاستيطان)
٦. بنية الحكومة الإسرائيلية
٧. بنية النظام السياسي الفلسطيني بعد محمود عباس
٨. تزايد قوة المستوطنين في صناعة القرار الإسرائيلي
٩. الأيديولوجيا الصهيونية
١٠ الدعم المالي من رأس المال الصهيوني
١٠. تراجع وتيرة المقاومة الفلسطينية

ولدراسة تأثير العوامل في ما بينها وبيان شدة تأثيرها تم استخدام احدى تقنيات الدراسات وهي مصفوفة التأثير المتبادل وذلك باستشارة عدد من الخبراء

العامل / العلامة	الوضع الفلسطيني الداخلي	الوضع الإقليمي	حاجة فلسطين للمياه	الاتجاهات الفكرية في المجتمع الإسرائيلي (حول الاستيطان	بنية الحكومة الإسرائيلية	استقرار السلطة الفلسطينية	الأيديولوجيا الصهيونية	الدعم المالي من رأس المال الصهيوني	المجموع
الوضع الفلسطيني الداخلي	0	1	1	1	1	1	1	1	6
الوضع الإقليمي	1	0	1	1	1	1	1	1	7
حاجة فلسطين للمياه	-1	-1	0	-1	-1	-1	-1	-1	-6
الاتجاهات الفكرية في المجتمع الإسرائيلي (حول الاستيطان)	-1	1	1	0	1	1	1	1	-5
بنية الحكومة الإسرائيلية	1	1	1	1	0	1	1	1	7
استقرار السلطة الفلسطينية	-1	-1	-1	-1	-1	0	-1	-1	-7
الأيديولوجيا الصهيونية	1	1	1	1	1	1	0	1	7
الدعم المالي من رأس المال الصهيوني	1	1	1	1	1	1	0	1	7
تراجع وتيرة المقاومة الفلسطينية	1	1	1	1	1	1	1	0	7
المجموع	2	4	5	2	4	6	3	4	

جدول (١) مصفوفة التأثير ألمتبادل

يتضح من ما سبق ان العوامل التي تعمل لزيادة الاستيطان (٢٧) بينما العوامل التي تعمل على لجم الاستيطان هي (١٣) أي ان الاتجاه العام مزيدا من الاستيطان في الأعوام القادمة اذا لم يحدث أي تغير دراماتيكي يغير الاتجاه ، ومن تحليل العوامل السابقة يبدو ان هذا التحول الدراماتيكي قليل الاحتمال في المستقبل المنظور. وبالتالي سيستمر الاستيطان وبوتيرة عالية حيث أن عوامل تسارع الاستيطان تقريبا ضعف عوامل تراجعه

*** الخاتمة**

تؤكد نتائج الدراسة أن سياسات هندسة المجتمع الفلسطيني لم تكن يوماً مجرد رد فعل بل هي سياسة اجتماعية اقتصادية ديمغرافية ممنهجة ومتكاملة ومتراكمة منذ قيام الحركة الصهيونية .(Khalidi, 2006; Musalha, 2012) وهذه السيطرة تريد فلسطين كاملة مع الحد الأدنى من السكان الفلسطينيين تتعدد أدوات هذه الهندسة المجتمعية باختلاف الفضاءات الجغرافية الفلسطينية: ففي الضفة الغربية، تصب

السياسات في تعميق الاستيطان، وتقطيع الجغرافيا عبر الجدار الفاصل والطرق الالتفافية، وفرض تقسيمات إدارية (A, B, C) تعرقل أي وحدة عمرانية أو اجتماعية. أما داخل إسرائيل، فتتمثل الأدوات في منظومة من القوانين التمييزية، ومصادرة الأراضي، وسياسات "تهويد المكان" التي تعمل على تذويب الهوية الوطنية الفلسطينية وتعزيز السيطرة اليهودية على الفضاء والعمران (Human Rights Watch, 2021). أما في قطاع غزة، فيبرز الحصار الخانق والسياسات العسكرية المتكررة كآليات لإضعاف البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع السكان نحو الهجرة أو الانكفاء (B'Tselem, 2023; Al-Haq, 2022).

ورغم تعدد وتكامل هذه السياسات، إلا أنها تشترك في هدف استراتيجي واحد: ضمان السيطرة الدائمة على الأرض والموارد، وتقليص الحضور الفلسطيني سياسيًا وديموغرافيًا وثقافيًا إلى أدنى حد ممكن. مع ذلك، تظهر الدراسة قدرة المجتمع الفلسطيني على ابتكار آليات مقاومة متعددة، تتراوح بين المقاومة الشعبية، والتخطيط البديل، والحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية، واستثمار الأدوات القانونية والإعلامية لتوثيق الانتهاكات وفضح السياسات الاستيطانية. فالهندسة المجتمعية الإسرائيلية لم تُقابل بالاستسلام، بل أصبحت ميدان صراع مفتوح بين سياسات التفكيك والإقصاء، وجهود الفلسطينيين ومساعيهم المستمرة لإعادة البناء الوطني وصون الوجود والحقوق. إن هذا التفاعل يُبقي القضية الفلسطينية حية في الوجدان الإقليمي والدولي، ويجعل من مستقبل المجتمع الفلسطيني موضوعًا لمعادلات مفتوحة على التحولات والمقاومات والتحديات

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

أبو عرفة، عبد الرحمن. " الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية" وكالة أبو عرفة للصحافة والإعلام (١٩٨١).

الريس، ناصر، المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي والإنساني والحق (٢٠٠٧). مؤسسة الحق. رام الله

دوعر، غسان المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان (٢٠١٢) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت " التطوير الاستراتيجي ٢٠١٤/٢٠١٥، بيروت (٢٠١٦).

مركز المعلومات الفلسطيني _ نشره إعلاميه في ١٢ تشرين التأني ٢٠١٥

ثانياً- المراجع الأجنبية

Al-Haq. (2022). Annual report: Israeli violations in the occupied Palestinian territory. Ramallah: Al-Haq Organization.

B'Tselem. (2000). Thirsty for a solution (p. 20). Jerusalem.

B'Tselem. (2023). Gaza: Economy, health, and siege. Retrieved from https://www.btselem.org/gaza_strip

Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies.

LAW. (2000). An overview of consequences of Israeli occupation on the environment in the West Bank and Gaza Strip [Unpublished manuscript].

Ministry of Environmental Affairs. (2001). Palestinian environmental strategy.

Musalha, N. (2012). The politics of denial: Israel and the Palestinian refugee problem. London: Pluto Press.

Palestine Monitor. (n.d.). Fact sheet. Retrieved from www.palestinemonitor.org

PHG (Palestinian Hydrology Group). (n.d.). Database. Retrieved from www.phg.org

Tamimi, A. (2007). Theory into practice: Final implementation. The wall's path is based on ultimate control over Palestinian water resources. Palestine Times, issue 31/5/2007.

United Nations. (2015). Report on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied by Israel since 1967.

B'Tselem. (2023). Statistics on demolitions and planning. Retrieved from https://www.btselem.org/statistics

B'Tselem. (2023). Statistics on discrimination and planning.

B'Tselem. (2023). Statistics on settlements and occupation. Retrieved from https://www.btselem.org/statistics

Duggar, J. (2002). Special Rapporteur of the Commission on Human Rights, report no. A/57/366.

Human Rights Watch. (2021). A threshold crossed: Israeli authorities and the crimes of apartheid and persecution. Retrieved from https://www.hrw.org

Isaac, J. (2000). Environmental degradation and the Israeli Palestinian conflict. Applied Research Center, Bethlehem.

Khalidi, R. (2006). The iron cage: The story of the Palestinian struggle for statehood. Boston: Beacon Press.

Khalidi, W. (Ed.). (1997). All that remains: The Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948.